

من محور واحد هو «سوء إدارة العملية التعليمية خلال أزمة كورونا»

فيسل الكندري متقدماً باستجواب للحربي : سلامة أبنائنا ليست محلاً للتجارب

وتكراراً من المجازفة في هذا القرار لأن أرواح طليتنا و سلامتهم ليست محل التجارب بيد الآخرين للمجازفة فيها أو حقل تجارب للمخاطرة بها .
وانطلاقاً مما سبق، فلننني اتوجه بهذا الاستجواب إلى وزير التربية والتعليم العالي بصفته (إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله).

وكن رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم قد أعلن عن استلامه الاستجواب المقدم من النائب فيصل الكندري إلى وزير التربية والتعليم العالي سعود الحربي من محور واحد، مبيناً أنه وفق المادة 135 من اللائحة تم إبلاغ رئيس الحكومة ووزير التربية بالاستجواب الذي وقعت على إدراجه في أول جلسة مقبلة عادية .

وأوضح الغانم في تصريح مقتضب أن مكتب المجلس سيجتمع في الساعة الثانية عشرة والنصف من ظهر الغد لبحث مدى إمكانية عقد جلسة، إما الأسبوع المقبل أو الذي يليه لإفساح المجال أمام اللجان البرلمانية لإنتاج تقاريرها عن المقتراحات والمواضيع المطالة لها .

للتعليم التطبيقي والتدريب رغم خطورة الوضع بسبب جائحة كورونا وكذلك عدم وضوح رؤية الوزارة للمراحل الأخرى و يعلن ما بين فترة و أخرى عن وجود خيارات لديه و لم يذكرها سوى كلام مكرر في كل مرة .
إن هذا التوجه الخطير سينعكس سلباً على طليتنا والعلمين والدكاترة وغيرهم من الإداريين وسيساهم في نشر الوباء فيما بينهم مما يهدد حياتهم وحياة أسرهم وبالتالي قد ينتشر الوباء بشكل أوسع، خاصة وأن العديد من المدارس تحولت إلى محاجر و مراكز إسواء للوافدين والعاملين في بعض الجمعيات التعاونية، وأن استئناف العام الدراسي يتطلب العديد من الإجراءات الوقائية فضلاً عن أن العديد من التصريحات لمسؤولي منظمة الصحة أو تصريحات وزير الصحة الشيخ د. ياسر الصباح تؤكد أن جائحة كورونا قد تستمر إلى نهاية العام في ظل عدم وجود لقاح لمكافحة هذا الفيروس، ولا تعرف أسباب تمسك وزير التربية في قراره وعدم الالتفات إلى التحذيرات الصحية وعدم وجود أي قرص حقيقة تضمن سلامة الأقل لطلبة الثانوية العامة بينهم. وحذرت وزير التربية مراراً



فيصل الكندري

خلال أزمة كورونا مما تسبب بالضرر الجسيم على أبنائنا الطلبة ولا يزال وزير التربية والتعليم العالي يماطل في إنهاء العام الدراسي ويراهن على استئناف الدراسة في أغسطس من محور واحد: سوء إدارة العملية التعليمية

وعربية و دولية قررت تعطيل الدراسة وترحيل الطلبة للصف الذي يليه .
ومن هذا المنطلق والزاماً بقسمي الدستوري أقدم بهذا الاستجواب إلى وزير التربية والتعليم العالي من محور واحد: سوء إدارة العملية التعليمية

بقراره الفردي وعدم ثقافته إلى تحذيرات منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة الكويتية وخطة الدولة التي وضعتها بمراحلها الخمسة وتل غرد لوحده في قراره وكأنه يتحدى القرارات الصحية التي التزم بها العديد من دول العالم بينما خليجية

■ الغانم : مكتب المجلس سيجتمع في الساعة الثانية عشرة والنصف من ظهر اليوم لبحث مدى إمكانية عقد جلسة

وفقا للسلطات التي اتاطنى بها الدستور الكويتي، خاصة وأننا نمر في ظروف غير طبيعية وأزمة غير مسبوقة بسبب ما يمر به العالم إثر جائحة فيروس كورونا الذي عطل الحياة بكل نواحيها حفاظاً على أرواح الشعوب ونظراً لما تضمنته تقارير منظمة الصحة العالمية، ونحن في الكويت اتخذت الحكومة منذ بداية الأزمة إجراءات متميزة حظيت بإشادة عالمية ومحلية لما قامت به الأجهزة المختصة بينها وزارة الصحة من خطوات استباقية لحماية الشعب الكويتي والمقيمين على أرض هذا الوطن، خاصة في ظل التوجهات السامية من حضرة صاحب السمو أمير البلاد الذي أعطى سفوه منذ بداية الأزمة توجيهاته بضرورة الحفاظ على أرواح المواطنين والمقيمين واتخاذ كافة التدابير بهذا الشأن.

وكان للتوجيهات الصحية دوراً متميزاً أيضاً في إرشاد كافة الأجهزة الحكومية بضرورة وضع إجراءات وقائية تهدف لسلامة الجميع، وعليه اتخذ مجلس الوزراء سلسلة من الإجراءات التي لا تخفى على الجميع، إلا أننا وفي ظل استمرار هذا الوباء فلجاننا دورى الرقابي فائتي حريص أشد الحرص على حماية وسلامة الشعب الكويتي والحفاظ عليه

5 نواب يقدمون طلباً لعقد الجلسات واجتماعات اللجان البرلمانية

قدم خمسة نواب طلباً لعقد جلسات مجلس الأمة واجتماعات اللجان البرلمانية.

وقال النواب في طلبهم:

تخوض دولة الكويت بكافة مؤسساتها وقطاعاتها ومواطنيها والمقيمين فيها مواجهة كبيرة ضد وباء فيروس كورونا، وقد أعلنت الحكومة في يوم الخميس الماضي الموافق 28 مايو 2020 خطتها للمراحل القادمة لمواجهة الوباء وعودة الحياة إلى أجوئة الدولة وقطاعاتها العام والخاص، كما سبق ذلك لقاء دعي له رئيس مجلس الأمة أستمع من خلاله الأعضاء لعرض من رئيس مجلس الوزراء وعدد من الوزراء بشأن أبرز توجهات الحكومة القادمة، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة والمقدرة والمشكورة من الحكومة ولجانها العاملة وبالأخص فيمن هم في مقدمة الصفوف إلا أن ما أعلن عنه يوم الخميس 28 مايو 2020 يتطلب التوقف لديه كثيراً وتقييمه وإبداء الرأي والملاحظات وأحياناً تقديم التصويب إذا استلزم الأمر فالمراحل طويلة زمنياً وتبعات الأخذ بهذه المنهجية لها سلبياتها كما أن لها إيجابياتها وهو ما يتطلب معه أن تعقد جلسات مجلس الأمة واجتماعات للجان المجلس المختصة لبحث كافة تفاصيل خطة المراحل القادمة والسعي لتعزيز الإيجابيات وتقليص السلبيات، لذا من واقع المسؤولية والدستورية والقانونية يرجى التكرم بالموافقة على الآتي:

1 - الدعوة إلى إعادة



مجلس الأمة

إعفاء جلسات المجلس العامة على أن تكون أولوية البحث والنقاش للقضايا الخاصة بمواجهة الوباء ثم استكمال جدول الأعمال وفقاً لأولويات المواطنين.

2 - قرر مجلس الأمة في قرار له سابق قيام عدد من لجانه بالإجتماع لتباعد الخطوات الحكومية وأوجه الصرف الحكومي بشأن مواجهة الوباء، ونظراً لأهمية المراحل القادمة التي أعلنت عنها الحكومة بما فيها من تفاصيل تتطلب التنظيم وبالتالي التعزيز أو التصويب مما يتطلب معه دعوة لجان المجلس البرلمانية للإعفاء في أكثر من اجتماع وفق خطة زمنية عاجلة ودعوة ممثلي الحكومة لبحث تلك المراحل والتفاصيل كل حسب اختصاصه، ومن أمثلة ذلك:

• اجتماع لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لبحث: - الجوانب والآثار القانونية لتداعيات الوباء ومنها مفهوم القوة القاهرة ودور القضاء وأجهزة العدالة والقانون في التعامل مع تداعيات الوباء حالياً ومستقبلاً على الدولة والأفراد...إلخ.

• اجتماع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية لبحث: - التبعات المالية والاقتصادية للوباء في ظل خطة المراحل القادمة وبالأخص الصعوبات التي تواجه القطاع الخاص والعاملين فيه...إلخ.

- التوجهات والخطة التنفيذية لدعم الاقتصاد وميزانية الدولة...إلخ.

- بحث ونقاش المقترحات

المقدمة من الأعضاء بشأن التركيبة السكانية .

• اجتماع لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل لبحث: - الخطة الصحية والطبية للمراحل القادمة . مدى توافر المستلزمات الطبية للطايم الطبي واللسان، دعم الكوادر الطبية والكوادر المساعدة...إلخ.

- شؤون القوى العاملة ودعم قوي العمل الوطنية .

- دعم العمل التطوعي والتعاوني والخيري البارز والإيجابي أثناء الأزمة.

• اجتماع لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد لبحث: - خطط واليات بدء عمل المؤسسات التعليمية والعقبات التي تواجه ذلك.

- بحث ونقاش ودعم

الخطوات العملية للتعليم عن بعد في المؤسسات التعليمية الحكومية وفي الخاص.

• اجتماع لجنة المرافق العامة لبحث:

- فاعلية وجاهزية عدد من القطاعات وأبرزها فاعلية قطاع الكهرباء والماء في ظل الظروف الصعبة والاستهلاك العالي للكهرباء والماء .

- عودة العمل وسرعة فتح المحلات التجارية والتشغيلية والخدمات في ظل طول مدة المراحل والحجر الكفي لعدد من المناطق...إلخ.

• اجتماع لجنة حقوق الإنسان لبحث:

- المقترحات النيابية بشأن التحقيق والبحث بشأن العمالة الوافدة وما يرتبط بها من قضايا ومسائل مثارة.

• اجتماع لجنة حماية الأموال العامة لبحث:

- بحث ومناقشة ومناصرة القضايا المثارة بشأن التجاوزات على المال العام ومكافحة الفساد.

• اجتماع لجنة الميزانيات والحساب الختامي لبحث:

- استكمال اجتماعات اللجنة مشكورة بشأن متابعة المصاريف والالتزامات المالية الخاصة بالآزمة وميزانية والحالة المالية للدولة .

مع أطيب التمنيات...

مقدمو الطلب

1 - محمد حسين الدلال.

2 - أسامة عيسى الشاهين.

3 - ثامر السويط.

4 - خالد العتيبي.

5 - الحميدي السبيعي.

طلب نيابي بتشكيل لجنة تحقيق في «الصندوق الماليزي» و«كوريا الشمالية»



خالد العتيبي

بالصندوق السيادي الماليزي وأخرى لمشاريع بمؤسسات في جمهورية كوريا الشمالية.

أخيراً عن علاقة مواطنين ومسؤولين كويتيين في قضايا احتيال مصري وغسل أموال تتعلق

قال النائب خالد العتيبي إنه قدم مع عدد من النواب بطلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية بخصوص ما أثير

خليل الصالح: على الحكومة إعادة حساباتها في إغلاق اقتصادي



خليل الصالح

على مصالح المواطنين الذين توقفت أعمالهم بسبب إجراءات الحجر.

الحذر واجب، لكن على الحكومة أن تعيد حساباتها في تأثير الإغلاق الاقتصادي

أشار النائب خليل الصالح إلى أن عودة الحياة تدريجياً مسؤولية الجميع، وتوخي



سعود حماد

أعلن النائب سعود حماد تأييده للاستجواب الذي قدمه النائب فيصل الكندري لوزير التربية، قائلاً: «أبلغنا الوزير منذ بداية أزمة كورونا بضرورة إنهاء العام الدراسي إلا أنه تأخر كثيراً».

وطالب حماد وزير التربية بتقديم استقالته، مشيراً إلى أن موقفه ضعيف، ومبيناً أن على الوزير الجديد وبمجرد تعيينه بعد أداء القسم مباشرة إنهاء العام الدراسي.

وأضاف حماد: وزارة الصحة غير قادرة على فحص عمال الجمعيات التعاونية، فمثلاً لدينا جمعية الزهراء يعمل فيها 300 عامل، ويعد وجود إصابة لدى أحد العمال قامت وزارة الصحة بفحص 100 عامل تبين إصابة 47 منهم بكورونا، وأغلقت الجمعية أبوابها لمدة 4 أيام وفتحت ولم يتم فحص الـ 200 عامل ما يعني أنه لا تنسيق بين الوزراء.